

والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك
 والذكر اذا عرف اعتباره ذلك في صدين
 الدارين لا يخفى عليه اعتباره في غيره من المعاني
 والمخالفات صها والمضاف اليه وبالذات التوثيق
الباب الرابع في احوال متعلقا بالفعل
 قد فرغنا انما استأثره اجماله الى ان متعلقا
 بالفعل قد جرى فيها اكثر من الاحوال المذكورة
 في البابين والمراد بهذا الباب الاشارة الى بعض
 منها الاختصاص بنوع نحو قوله في الاحوال
 بعضها كصرف المفعول وتقدرب على الفعل وتيم
 بعض المفعولات على بعض ثم صعد لهذا مقدم
فقال في مع المفعول حال الفعل مع فاعل حال
من اجل تلبس يعني ان الفعل مع الفاعل كقول الفاعل
 في ان الغرض من ذكره مع افادة تلبس صها
 لكن يعرف ان بان تلبس بالفاعل من جهة وقوعه
 منه ومن جهة المفعول من جهة وقوعه عليه
 والى هذا الاشارة بقوله من اجل تلبس لا يكون
ذاك يعني الفعل قد جرى اي وقع من غير ان
 يعلم من وقع وعلى من وقع **وان برد** بالذات
 للمفعول ان لم يكن قد ذكر اي المفعول به الذي
 متعلق اي من غير اعتباره متعلقا من وقع بل فضلا
 عن عموم وخصوصية او الاشارة الى
 للمفعول به مطلقا في من الثاني لدلات الاول

بكر

عليه **فذا** مثل لازم في المنزلة من غير تقدير يعني ان
 الفعل المتعدي اذا لم يذكر مع المفعول به ولم يرد
 تقديره ولا اشارة له مطلقا يكون منزلة
 اللازم ولم يقدر له مفعول لان التقدير كما ذكره
 هو موجود في المطولات وذلك لقوله تعالى
 صل بيتوني الذين يعملون والذين لا يعملون وان
 الفرض اشارة العلم بهم وتفيد عنهم من غير اعتبار
 عموم ولا خصوص في افراده ومن غير اعتبار تعلقه
 بمعلوم عام او خاص **والا** بان لم يكن الغرض عند
 عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند لفاعله
 اشارة لفاعله او تفيد عنه مطلقا بل قصد
 تعلقه بمفعول غير مذكور **لزم** اي التقدير ويكون
 حسب القران الدلالة عليه ان عاما فعام وان
 خاص فخاص **وتحذف** اي حذف المفعول به
 من اللفظ بعد وجود القرينة **للبيان** مما **يهم**
 اي بعد الابهام وذلك كما في فعل المشقة والارادة
 ونحوها او وقع شرط فان الجواب يدل عليه بسببه
 نحو قولنا الجرد لم اجمعين اي لو نشأ الهدى استكم
 اجمعين فانه حتى قيل لو نشأ تعلم ان هذا كشيء
 علقته عليه المشية لكنهم فاذا جي نحو الشرط
 صار مبنيا فنسب فعل حذف مفعول فعل المشية
 للبيان بعد الابهام عالم تعلقه بغيرها والا فلا بد
 من ذكره بقول الشاعر